DOI:10.52113/uj05/022-15/2549-2564 ISSN : 2072-6317(P) - 2572-5440(O)

جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية

مجلة اوروك للعلوم الانسانية

موقع المجلة: www.muthuruk.mu.edu.iq

و اقع الصناعات الصغيرة في محافظة المثنى وسبل تنميتها

افراح جابر ابو شنه الزيادي *

جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية

معلومات المقالة

تاريخ المقالة :

تاريخ الاستلام: 2022/6/26

تاريخ التعديل : ------

قبـول النشـر: 2022/8/2

متوفر على النت: 2022/11/15

الكلمات المفتاحية :

صناعات صغيرة ،معامل ، محافظة المثنى ، المشاكل والمعوقات

الملخص

ان الصناعات الصغيرة احتلت مكانا متميزة بين دول العالم بسبب تنوع وتعدد مشاريعها ،وتلعب الصناعات الصغيرة دوراً مهماً في تطور النشاط الاقتصادي لأي بلد وفي اي منطقة فهي تعتبر العمود الفقري لأي اقتصاد حر وبالتالي تظهر أهميتها في تطوير الاقتصاد الوطني ، وبالتالي فأنها تساهم بشكل مباشر في الدخل القومي وفي النواتج المصنعة للدول .

وتعمل الصناعات الصغيرة على توفير فرص عمل وتحسين مستوى المعيشة ،خاصة وانها تلبي متطلبات السكان من السلع والخدمات ،مما يساعد على رفع قيمة الانتاج وزيادة الارباح واستثمار رؤوس الاموال والقضاء على البطالة التي تتفاقم يوم بعد يوم ، وفي محافظة المثنى تعد الصناعات الصغيرة واحدة من النشاطات المهمة التي تلعب دوراً مهماً في الاقتصاد ،على الرغم من كثرة المشاكل والمعوقات التي تعترض تقدمها الى المستوى المطلوب التي تعترض نموها وتطورها .

لذا فان البحث يتضمن الصناعات الصغيرة في محافظة المثنى وتوزيعها الجغرافي بين مراكز واقضية ونواحي التابعة للمحافظة والبالغة (808) صناعة صغيرة ،صنفت ضمن اربعة قطاعات صناعية وهي قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات ،قطاع صناعات الالبسة والمنسوجات ،وقطاع الصناعات الخشبية والاثاث المصنوع منها، وقطاع صناعة المنتوجات المعدنية وتصليح السيارات ، وبلغ مجموع المشتغلين (2419)عامل ،ونالت مركز قضاء المحافظة المتمثلة بمدينة السماوة أكبر نسبة بعدد المشتغلين وعدد الصناعات الصغيرة حيث بلغ مجموع الصناعات الصغيرة (441) صناعة صغيرة وعدد العمال (1323)عامل ،كما تناول البحث اهم المفاهيم الاساسية للصناعات الصغيرة واهميتها ودورها الفعال في المساهمة في تشغيل العمالة العاطلة اضافة الى اهم خصائص الصناعات الصغيرة ،والوقوف على اهم المشاكل التي تعاني منها الصناعات الصغيرة في محافظة المثنى وايجاد بعض السبل لتنميتها وتطويرها .

©جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2022

المقدمـة:

تلعب الصناعة بشكل عام دورا هام في تطوير النشاط الاقتصادي لاي بلد ،وتعد الركيزة الاساسية التي تعتمد عليها غالبية الدول وتساهم إلى زيادة القيمة المضافة وتعمل على دعم ميزان المدفوعات عن طريق تخفيف استيراد السلع والمنتجات المماثلة وزيادة قطاع الصادرات كما تعمل على استغلال المواد الخام المتوفرة ، والصناعات الصغيرة لها اهمية ودور كبير في تقليل التفاوت الإقليمي وخدمة الأسواق من خلال توطنها بالقرب منها ،واستقطاب الايدي العاملة وتقليل البطالة ،والصناعات الصغيرة هي احدى اصناف الصناعات التحويلية البسيطة التي يحتاجها السكان في اي منطقة او اقليم ومدينة لسد حاجاتهم اليومية

اولاً : مشكلة البحث :-

1-هل هناك عوامل التوطن الصناعي ساعد في ظهور الصناعات الصغيرة في محافظة المثنى ؟

2- هل كان التوزيع الجغرافي للصناعات الصغيرة في محافظة المثنى له تاثير سلبي ام ايجابي ؟

*الناشر الرئيسي : E-mail : afrah.jaber@mu.edu.iq

3- هل تعاني الصناعات الصغيرة في محافظة المثنى من مشاكل ومعوقات؟

ثانياً:- فرضية البحث :

1- للصناعات الصغيرة تكون ذات أهمية اقتصادية من خلال توفير العوامل الاقتصادية التي تساعد على النهوض بواقع الصناعات الصغيرة .

2- هنالك تباين في التوزيع الجغرافي للصناعات الصغيرة بين الوحدات الإدارية في محافظة المثنى وهو ناتج من توزيع السكان المتباين ومقدار دخولهم والذي يؤثر تأثيراً مباشراً على مقدار الطلب على منتجات الصناعات الصغيرة .

3- وجود عدد من المشكلات التي تعاني منها الصناعات الصغيرة في محافظة المثنى .

ثالثاً:- هدف البحث :-

يهدف البحث إلى (دراسة الصناعات الصغيرة في محافظة المثنى من حيث أهميتها الاقتصادية والصناعية ، ومعرفة توزيعها الجغرافي وبيان أثر عوامل التوطن الصناعي في ذلك التوزيع ، فضلاً عن العمليات الصناعية للصناعات الصغيرة في اقضية ومدن ونواحي المحافظة ، وكذلك الوقوف على بعض المشكلات التي تعاني منها الصناعات الصغيرة في المحافظة) .

رابعاً :- الحدود المكانية والزمانية

منطقة البحث المتمثلة بمحافظة المثنى وهي احدى محافظات العراق تقع ضمن اقليم الفرات الاوسط وتحتل لجزء الجنوبي الغربي من العراق بين دائرتي (05 29 ° - 42 31 °) شمالاً وخطي الطول (50 43 ° - 32 46 °) شرقاً ، إذ يتضح أن محافظة المثنى تحدها محافظة البصرة من جهتي الجنوب والشرق ، ومحافظتي القادسية والنجف من جهة الشمال ومحافظة ذي قار من جهة الشرق في حين تحدها المملكة العربية السعودية من جهة الغرب والجنوب ،وخارطة (1) توضح موقع محافظة المثنى من العراق.

وتتالف المحافظة من اربع اقضية ويعد قضاء السماوة هو مركز محافظة المثنى ويضم مدينة السماوة وناحية السوير ،يلية قضاء الرميثة ويضم ناحية المجد والوركاء والهلال والنجمي ،وقضاء الخضر الذي يضم ناحية الدراجي ،وقضاء السلمان الذي يضم ناحية بصية ،وخارطة (2) توضح موقع الاقضية والنواحي التابعة لمحافظة المثنى .

أما حدودها الزمانية فتتمثل بدراسة واقع الحال للصناعات الصغيرة في محافظة المثنى حسب أخر تحديث لعام 2019 .

خامساً:- منهجية البحث:-

اتخذ البحث المنهج الموضوعي المتمثل بموضوع محدد وهو الصناعات الصغيرة في محافظة المثنى وتوزيعها المكاني ،و المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة الصناعات الصغيرة كما هي في الواقع ووصفها وتحليل البيانات بشكل رسم الخرائط والاشكال والجداول والاعتماد على الدراسة الميدانية من خلال المشاهدة والملاحظة المباشرة للظاهرة والمقابلات الشخصية مع أصحاب الصناعات والمعامل والورش الصناعية .

خارطة (1) موقع محافظة المثنى من جمهورية العراق

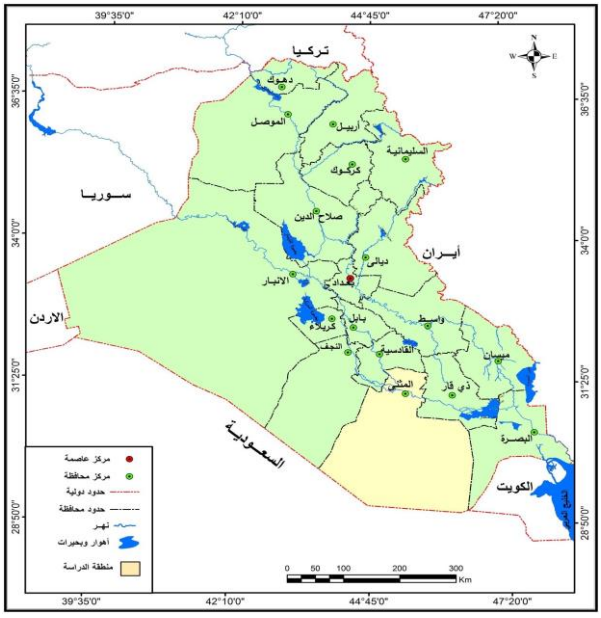

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على: جمهورية العراق ،وزارة الموارد المائية ،الهيأة العامة للمساحة، ،خارطة العراق الادارية ،بمقياس 1 : 1000000، 2018.

DOI:10.52113/uj05/022-15/2549-2564

خارطة (2) توضح موقع الاقضية والنواحي التابعة لمحافظة المثنى

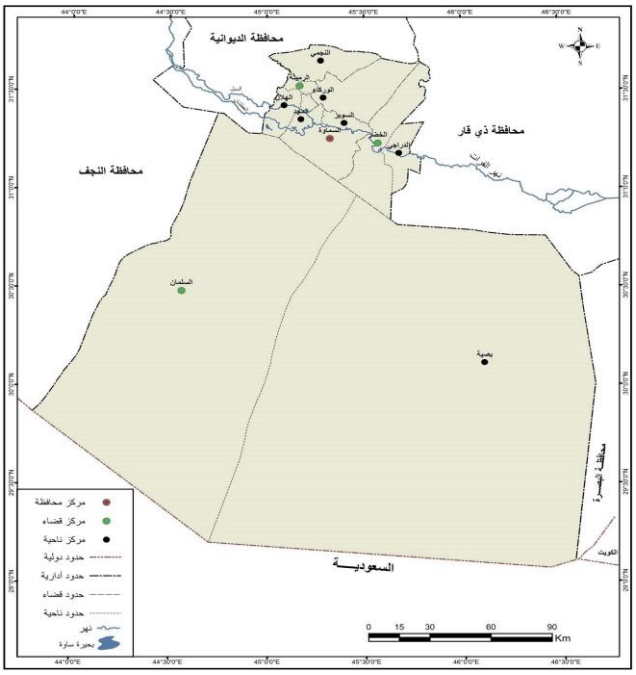

المصدر:من عمل الباحثة بالاعتماد

- جمهورية العراق ،وزارة الموارد المائية ،الهيأة العامة للمساحة، ،خارطة الوحدات الادارية لمحافظة المثنى ،بمقياس 1 : 50000 ،2018.

أولاً:- مفهوم الصناعات الصغيرة

ان تعريف الصناعات الصغيرة يتباين بتباين الجهات التي تتناول هذا التعريف ، ويطلق على المشاريع التي تمتاز بصغر حجمها من حيث عدد العمال بالاضافة الى قلة رأس المال المستخدم في العمليات الصناعية وقلة الالات والمكائن المستخدمة ،ويختلف مفهومها من دولة إلى أخرى ما بين الدول الصناعية والدول النامية ،واحيانا يختلف مفهومها داخل الدولة الواحدة اي بين اقليم واخر وبين منطقة واخرى وحسب النشاط الاقتصادي وايضا باختلاف درجة التطور التكنولوجي أو درجة التصنيع أو نوعية الصناعات القائمة فيه، وأعداد السكان ، إذ يعرف البنك الدولي على سبيل المثال الصناعات الصغيرة معتمداً على معيار عدد العمال إذ تعد الصناعة صغيرة إذا كانت توظف أقل من (50) عاملاً في الدول النامية وأقل من (500) عامل في الدول الصناعية ،اما في العراق فقد عرفت وزارة التخطيط العراقية بان المشروع الصغير باستعمال معيار عدد العاملين الذي يحوي(1-9)عامل[1]،لذا تعد مفهوم الصناعات الصغيرة من المفاهيم النسبية وليست المطلقة[2].

ويمكن ان تصنف الصناعات الصغيرة الى مفاهيم نوعية واخرى كمية ،ففي الاولى يطلق هذا المفهوم على المشاريع المتضمنة جميع اشكال التصنيع الذي يتم على مستوى المصنع او الورشة او خدمة صناعية متمثلة بوحدات صناعية انتاجية او محلات صناعية تقدم خدمات ما بعد البيع .

وقد عرفت منظمة اليونيدو الصناعات الصغيرة بانها وحدات صناعية تمارس انتاج السلعة المصنعة او شبة المصنعة وتتسم بقلة عدد العاملين فيها وبصغر حجمها وحجم استثمارها ، وتعرف بانها وحدات صناعية لها درجة من التخصص الصناعي ، وغير قادرة على المنافسة في الاسواق لصعوبة الحصول على التمويل الخارجي ،وتتصف بوجود علاقة بين المشتغلين ومسؤول العمل ولها معايير متعددة منها القيمة المضافة وعدد المشتغلين وراس المال الثابت ، اما المفهوم الكمي ،يتناول عدد المشتغلين ، أو رأس المال الثابت ،وحجم الإيرادات ، والانتاج الصناعي ، فضلا عن حجم القيمة المضافة حيث يستخدم من خلال المؤشرات الحسابية ، اما عدد العمال يستخدم على نطاق واسع في اغلب الدول ،لسهوله استخدامه ووضوح صورته ولكنه لا يعطي صورة كاملة لان صاحب العمل يستخدم اغلب الاحيان اسرته كعاملين وبعضهم يعمل بدون اجر[3] .

ان اهم الطرق التي يتم بها التعريف بالصناعات الصغيرة اعتمادا على البيئة التي تتوفر فيها الصناعات خاصة عدد العاملين وراس المال والقيمة المضافة وكمية الانتاج والتقنية والادارة والتنظيم والمهارات الفنية ، اضافة الى نوعية الطاقة المستخدمة،وتعرف بانها مجموعة من الاشخاص الذين يمارسون اعمالهم باليد او بمساعدة ادوات يدوية ام ميكانيكية او غيرها ،وتساعد في تقليص الجهد والوقت اللازم للقيام بمهام

DOI:10.52113/uj05/022-15/2549-2564

معينة للوصول الى منتجات ذات جودة عالية وفائدة للسكان[4] وتعرف بانه عمل ممول من قبل فرد واحد او بضعة افراد،وتجري عملياتها في منطقة جغرافية واحدة عدا وظيفة التسويق ،وحجمها الصغير بالنسبة للصناعة التي يعمل فيها[5].

وتعرف بانها المشروع الذي يقوم بانتاج سلعة نهائية تعتمد على المهارة والعمل اليدوي في الانتاج ،ويستخدم الوسائل البسيطة والعدد اليدوية كما يعتمد على المواد الاولية اساسا وعلى النشاط الاسري[6].

ثانيا :خصائص الصناعات الصغيرة:

الصناعات الصغيرة هي مجموعة من الصناعات التحويلية توجد في كل منطقة او اقليم ويحتاج اليها المجتمع لكي يتمكن من اداء وظائفه واشباع الحاجات اليومية للسكان، حيث توجد علاقة وثيقة بين هذه الصناعات وبين المستوى الحضاري للسكان ،حيث ان كلما زاد عدد السكان وارتفع المستوى الحضاري زادت الحاجة الى المنتجات الصناعية الصغيرة والى الخدمات الصناعية ،وتشمل الصناعات الصغيرة اهمها (المخابز ،والثلج ،ومنتجات الالبان ، والمرطبات والعصائر ، والنجارة ، والخياطة ، و السمكرة وتصليح السيارات) واهم ما تمتاز هذه الصناعات بانها:

1- لا تتطلب مساحة كبيرة من الارض.

2- ان القرار دائما بيد صاحب المشروع .

3- صغر حجم استثمار مع قلة المخاطر وسهولة التنفيذ .

4- قلة عدد العاملين وبساطة المعدات وتوفر سلعاً وخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود والتي تسعى للحصول عليها بأسعار رخيصة نسبياً تتفق مع قدرتها الشرائية[7]

5- الاعتماد على المواد المحلية المتوفرة والداخلة في التصنيع .

6- ان هذه الصناعات لا تنبعث منها الادخنة او الغازات السامة او الروائح المضايقة للسكان ،اذ انها لا تعمل على تلوث الجو .

7- هذه الصناعات تتميز بان لها اتصال بين المنتج والمستهلك ،لان المنتج ينتج بناءً على طلب المستهلكين ورغباتهم .

ثالثا :اهمية الصناعات الصغيرة في محافظة المثنى :

تساهم الصناعات الصغيرة في محافظة المثنى بدور فاعل في التنمية الصناعية ،اذ تتميز الصناعات الصغيرة بان لها القدرة على زيادة نسبة العاملين فيها ،ولا تتطلب استثمارات رؤوس اموال ضخمة ،ولها القدرة على توسيع السوق الداخلية مع ضمان بعض السلع التي يصعب الحصول عليها ،وتمثل مورد اضافي التي من شأنها تحسين اوضاع المحافظة من الناحية الاقتصادية ،ويمكن ابراز اهمية الصناعات الصغيرة في محافظة المثنى بما يلي :

1- توفير فرص العمل:

ان ازدياد اعداد السكان في العراق بصورة عامة وسكان المحافظة بصورة خاصة ،وقلة الانتاج الزراعي وعدم القدرة على استيعاب القدر الكبير من الايدي العاملة ، فضلا عن ضعف قطاع الخدمات في تشغيل الكثير من هم في سن العمل ،ادى الى زيادة البطالة في المحافظة ،لذا لعب القطاع الصناعي دورا بارزا وخاصة الصناعات الصغيرة[8] ،اذ ساهمت بدور ايجابي في نوفير فرص عمل من خلال برامج التخطيط والاستثمار من قبل الدوائر المعنية التابعة للمحافظة ومن اهم اولويات برامجها الاقتصادية هو استثمار الموارد المادية في تعزيز وبناء مجموعة من الصناعات الصغيرة لاجل توفير فرص العمل وزيادة رأس المال المستثمر للعامل ورفع معدلات الانتاج الصناعي للمحافظة .

2- التنوع الصناعي :

تتميز الصناعات الصغيرة بانها تعمل على تنوع الهيكل الصناعي ،فعند الطلب على سلعة معينة يكون الانتاج على نطاق صغير ،بدل من استيراده من الخارج ،لذا فان الصناعات الصغيرة تقوم بهذه الصنعة وبتكاليف قليلة ،فمثلا صناعة الاسمنت ،وصناعة المواد الانشائية ،اذا اردنا ان تحقق تنمية صناعية تنعكس اثارها على تنمية المحافظة لابد من الاهتمام بالصناعات الصغيرة التي تساهم في تقوية الصناعات الكبيرة ومن ثم الاستمرار على حد سواء ، لذا يتطلب رؤية استثمارية

DOI:10.52113/uj05/022-15/2549-2564

صناعية وفق دراسات مخططة ذات جدوى اقتصادية يتم تحقيقها في محافظة المثنى .

3- تحقيق التنمية الاقتصادية الاقليمية :

الصناعات الصغيرة تتميز عن الصناعات الكبيرة والمتوسطة بتوزيعها الجغرافي ،وتنتشر بين مراكز الاقضية والنواحي والمناطق الريفية والهامشية التي تقع بالقرب من طرق النقل الرئيسية والثانوية ،وتتميز مواضعها بين المناطق والاحياء السكنية، اي ليست بالضرورة ضمن المناطق الصناعية المخططة او المجمعات الصناعية الكبرى ، حيث تساهم الصناعات الصغيرة بازالة الفوارق بين الاقضية المحافظة والنواحي ،لانها تساعد على توزيع الدخل بين ابناء المحافظة والتخفيف من مشكلة البطالة وتهيئة فرص عمل في المناطق البعيدة عن مركز محافظة المثنى،وهذا له دور في التقليل من الهجرة من الريف الى المدينة والقدرة على استيعاب اليد العاملة الفائضة في المناطق الريفية ،خاصة بعد تدهور الانتاج الزراعي بالسنوات الاخيرة لعوامل اقتصادية واجتماعية ،ولكون بعض هذه الصناعات لا تتطلب ايدي عاملة ذات تاهيل علمي واكاديمي ،لكن بالممارسة والخبرة بمرور الوقت يكتسب العامل مهارة العمل والاداء خاصة الصناعات الغذائية المتمثل بصناعة الخبز والمعجنات ،وصناعة الثلج ،والعصائر ،والصناعات الخشبية والنجارة ومعامل الحدادة وغيرها .

4- **مرونة الانتاج الصناعي** : تتمتع الصناعات الصغيرة بمرونة الانتاج الصناعي عكس الصناعات الكبيرة التي تتميز بالانتاج الواسع ،وهذه المرونة تجعلها قادرة على تلبية احتياجات السكان المختلفة[9] ،وان بعض الصناعات الصغيرة تتطلب نوع من الدقة في الصنعة خاصة صناعة الملابس والمجوهرات التي لها علاقة وثيقة مع المستهلك .

5- **بساطة التكنولوجيا المستخدمة فيها** : ان اغلب الصناعات الصغيرة تابعة الى القطاع الصناعي الخاص ،اي يتم تمويل رأس المال من اصحاب المشاريع الخاصة ،لذا تكون محدودية الاستثمار وبساطة التكنولوجيا المستخدمة في العمليات الصناعية خاصة الصناعات الغذائية المتمثلة بصناعة (الخبز والعصائر والمعجنات)وكذلك الصناعات النسيجية المتمثلة بصناعة (الخياطة والندافة)عكس الصناعات الكبيرة التي تتطلب اساليب تكنولوجيا متطورة[10]

رابعا :واقع الصناعات الصغيرة في محافظة المثنى :

من اجل دراسة واقع الصناعات الصغيرة في محافظة المثنى ،لابد من معرفة ودراسة اهم المؤشرات لتطوير واقع النشاط الصناعي وخاصة الصناعات الصغيرة في المحافظة من خلال المقارنة بين واقع الصناعات الصغيرة في عام 2012 وما شهدته المحافظة من تطورات لتشاط الصناعي في عام 2019 ومن أهم هذه المؤشرات نستعرض اهمها:

1- **عدد الصناعات الصغيرة** :

ان دراسة مؤشرات له اهمية كبيرة في تقدير عملية الانتاج الصناعي ويسهم في تنمية الاستثمار وتطويره ،ومن خلال جدول (1) يوضح اهم المؤشرات لنشاط الصناعات الصغيرة في محافظة المثنى بين عام 2012 وعام 2019 ،حيث بلغ عدد الصناعات الصغيرة في المحافظة لعام 2012 (619)صناعة ،وبلغ عدد العاملين فيها (1850)عامل في عموم محافظة المثنى ،بينما ازدادت عدد الصناعات الصغيرة لعام 2019 (808)صناعة صغيرة ،وبلغ عدد العاملين (2419) عامل، وهذه الزيادة ناتجة من الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي شهده العراق عموما ومحافظة المثنى خصوصا ،فضلا عن صدور قوانين تدعم الاستثمار الصناعي الخاص ،ومنح تسهيلات وقروض لمشاريع القطاع الخاص واعفاءات واسعة من الضرائب على اصحاب الصناعات الصغيرة ،ومنها الالات والمكائن الانتاجية[11]

DOI:10.52113/uj05/022-15/2549-2564

جدول (1) مؤشرات تطور الصناعات الصغيرة للقطاع الخاص في محافظة المثنى لعامي(2012 و2019)

ت	السنوات	مؤشر عدد الصناعات	مؤشر عدد العاملين	مؤشر اجور العاملين بـ(1000) دينار العراقي	مؤشر قيمة الانتاج بـ(1000)دينار العراقي	مؤشر قيمة مستلزمات الانتاج بـ(1000)دينار العراقي
-1	*2012	691	1850	7545878	54860312	27811614
-2	*2019	808	2419	52821146	11100572626	2437715244

المصدر:من عمل الباحثة بالاعتماد على

- **جمهورية العراق ،وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للاحصاء ،المجموعة الاحصائية السنوية الاحصاء الصناعي ،نتائج الاحصاء الصناعي للمنشات الصناعية الصغيرة 2012 ،بيانات غير منشورة ،2012،جدول4،ص13 .**
- **جمهورية العراق ،وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للاحصاء ،مديرية احصاء المثنى ،قسم المتابعة ،وحدة الحاسبة ،بيانات غير منشورة،2019.**

2- **مؤشر عدد العاملين**:

ان مؤشر عدد العاملين من اهم المؤشرات واكثرها شيوعا لقياس الكم الصناعي في اي منطقة او اقليم ويساهم في دراسة النشاط الصناعي ،ويعد من اهم الاهداف الرئيسية للتنمية الاقتصادية ،ويعتمد عدد العاملين في اي منطقة على حجم وعدد السكان ومستواهم الحضاري والقوى الشرائية فضلا عن مستوى التاهيل والتدريب ،وقد بلغ عدد العاملين لصناعات الصغيرة في عموم المحافظة لعام 2012 (1850)عامل ،أما عام 2019 بلغ عدد العاملين (2419)عامل وان هذه الزيادة ناتجة من ازدياد اعداد السكان في المحافظة فضلا عن تشجيع الاستثمار الصناعي في المحافظة من خلال تقديم القروض لاصحاب الدخل المحدود ساعد على ازدياد عدد الصناعات الصغيرة وهذا يقابله زيادة في عدد العاملين في الصناعة.

3- **مؤشر اجور العاملين**:

من خلال جدول (1)يبين مؤشر اجور العاملين في قطاع الصناعات الصغيرة حيث بلغ اجور العاملين لعام 2012 **(7545878)** بينما بلغ اجور العاملين في عام 2019 **(2821146**) وهذه الزيادة تعود لما شهدته المحافظة من تطور واسع في حركة النشاط الاقتصادي وخاصة الصناعي وهذا له انعكاس على قيمة الاجور فضلا عن زيادة عدد العاملين في عام 2019،وترتبط مؤشر اجور العاملين ارتباطا وثيقا بزيادة عدد العاملين وتنخفض بانخفاض اعدادهم في الصناعة ،لكن اذا ارتبطت هذه الزيادة المحققة بالاجور العاملين بالتضخم الناتج في قيمة العملات المحلية فان هذا المؤشر لا يمثل التطور الصناعي ،بالتالي لا يمكن الاخذ به كمؤشر للتطور الصناعي في اي منطقة او اقليم [12] بسبب الفرق بين العملة الوطنية والعملات الاخرى .

4- **مؤشر قيمة الانتاج:**

وتعرف بانها القيمة التقديرية لكل الانتاج الصناعي خلال مدة زمنية محددة وقد تكون سنة واحدة،اذ ما تم تلافي التغيير الحاصل قي قيمة العملة في حالتي التضخم والانكماش فان قيمة الانتاج الصناعي تعد مؤشر جيد لتطوير الانتاج الصناعي[13] ،ومن خلال جدول (1) يبين مؤشرقيمة الانتاج للصناعات الصغيرة في المحافظة حيث بلغت عام 2012(**54860312**) بينما بلغت قيمة الانتاج في عام 2019 (**11100572626**)، وترتبط قيمة الانتاج الصناعي بزيادة انتاجية العمل من خلال تحسين كفاءة العاملين ومهاراتهم وادائهم في العمل وهذه الزيادة ناتجة من ازدياد الاستثمار الصناعي الذي شهدته المحافظة قي السنوات الاخيرة .

5- **مؤشر قيمة مستلزمات الانتاج :**

يعبرعن قيمة مستلزمات الانتاج بانها كل التكاليف الانتاج الصناعي واحيانا يعبر بقيمة المدخلات خلال مدة زمنية معينة منها تكاليف شراء المواد الاولية ،تكاليف الطاقة المستخدمة والمياه ،كلف النقل ،اجور العاملين ،كلف الصيانة ،الضرائب

،والتعويضات والاعلانات والحوافز والضمان....الخ ،وهذا المؤشر مناسب في حالة تلافي التغيير فيمة العملة في حالة التضخم والانكماش [14]،ومن خلال جدول (1)بلغ قيمة مستلزمات الانتاج للصناعات الصغيرة في المحافظة لعام 2012(**27811614**)بينما عام2019 بلغت (**2437715244**) وان هذه الزيادة ناتجة من عمل المشاريع الصناعية بالطاقات الانتاجية العالية لتلبية احتياجات السكان من الصناعات الصغيرة ،فضلا عن الاستقرار السياسي والاقتصادي للمحافظة .

خامسا :<u>التوزيع المكاني للصناعات الصغيرة في محافظة المثنى</u>:

من خلال جدول (2) وشكل (1) يوضح التوزيع المكاني للصناعات الصغيرة في محافظة المثنى ،حسب الوحدات الادارية من حيث عدد الصناعات وعدد العاملين فيها ،نجد ان مدينة السماوة تحتل المركز الاول من حيث عدد الصناعات الصغيرة والعاملين فيها اذ بلغ عددها (441)صناعة صغيرة بنسبة (54.6%) يقابلها عدد العاملين والبالغ (1343)عامل بنسبة (55.5%)،وهذا ناتج من تنوع النشاطات الاقتصادية في مركز القضاء ادى الى تنوع الصناعات الصغيرة خاصة الصناعات الغذائية التي تلبي احتياجات السكان اليومية لاسيما ان اكثر عدد سكان محافظة المثنى يتركزون في مدينة السماوة ،في المرتبة الثانية جاءت مدينة الخضر الذي بلغ عدد الصناعات الصغيرة فيها (138)صناعة صغيرة بنسبة (17.1%) يقابلها عدد العاملين فيها والبالغ (411)عامل بنسبة (17%)وهذه الزيادة ناتجة زيادة عدد السكان في مركز محافظة المثنى المتمثل بمدينة السماوة وكذلك زيادة في عدد سكان مدينة الخضر فضلا من توفير المقومات الجغرافية الطبيعية من المواد الاولية ومصادر الطاقة والوقود ،وان مرور نهر الفرات بمركز قضاء السماوة ساعد على توفير مصادر المياه التي تحتاجه الكثير من الصناعات خاصة الصناعات الغذائية والصناعات الانشائية ،وتمر بالمحافظة مجموعة من طرق النقل التي تربطها بالمحافظات

جدول (2) يوضح التوزيع المكاني للصناعات الصغيرة في محافظة المثنى حسب الوحدات الادارية وعدد العاملين

ت	الوحدات الادارية	عدد الصناعات	النسبة %	عدد العاملين	النسبة%
1	السماوة	441	54.6	1343	55.5
2	الرميثة	126	15.6	365	15.1
3	الخضر	138	17.1	411	17
4	الوركاء	39	4.8	118	4.9
5	السوير	8	1.0	22	0.9
6	المجد	21	2.6	61	2.5
7	الهلال	11	1.4	33	1.3
8	النجمي	5	0.6	11	0.5
9	الدراجي	14	1.7	43	1.8
10	السلمان	5	0.6	12	0.5
11	بصية	-	-	-	-
المجموع		808	%100	2419	%100

المصدر من عمل الباحثة بالاعتماد على :

جمهورية العراق ،وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للاحصاء الصناعي ،مديرية احصاء المثنى ،قسم المتابعة ،وحدة الحاسبة ،بيانات غير منشورة ،2019.

شكل (1) يوضح التوزيع النسبي للصناعات الصغيرة في محافظة المثنى حسب الوحدات الادارية وعدد العاملين فيها

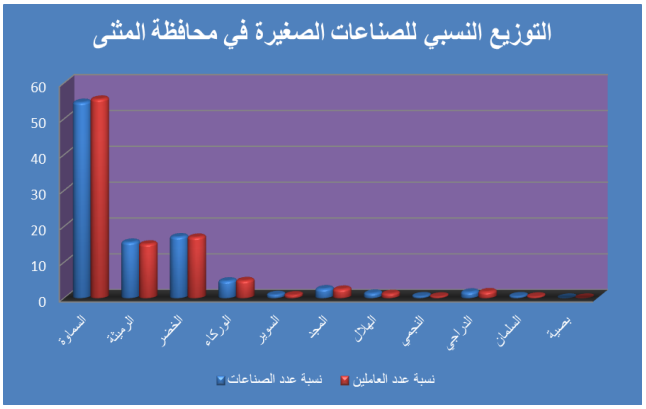

المصدر من عمل الباحثة بالاعتماد على جدول (2)

DOI:10.52113/uj05/022-15/2549-2564

خاصة مدينة السماوة التي لها ارتباط وثيق بمحافظات الفرات الاوسط ومدينة الخضر التي ترتبط بالمحافظات الجنوبية ،ان هذا له تاثير كبير على تركز الصناعات وازديادها .

ثم تاتي مدينة الرميثة بالمرتبة الثالثة حيث بلغ عدد الصناعات فيها (126)صناعة بنسبة (15.6%)وعدد العاملين بلغ(365)عامل بنسبة (15.1%)،تليها (الوركاء ،المجد ،الدراجي ،الهلال)بلغ (39، 21، 14، 11)على التوالي بنسبة (4.8، 2.6، 1.7، 1.4.)%على التوالي وبلغ عدد العاملين فيها (118، 61، 43، 33)على التوالي بنسبة (4.9، 2.5، 1.8، 1.3)%على التوالي ،اما (السوير ،والنجمي ،والسلمان)فكان اعداد الصناعات قليلة وكونها مناطق تتميز بالطابع الريفي وصغر اعداد السكان اذ بلغ عدد الصناعات الصغيرة (8، 5، 5)على التوالي بنسبة (1.0 ، 0.6، 0.6)% على التوالي ، وبلغ عدد العاملين (22، 11، 12) على التوالي بنسبة (0.9 ، 0.5 ، 0.5)%على التوالي .

سادسا : <u>خصائص التوزيع المكاني للصناعات الصغيرة حسب نوع النشاط للوحدات الادارية في محافظة المثنى</u>

تتميز خصائص التوزيع المكاني للصناعات الصغيرة في محافظة المثنى حيث تم دراسة هذه الخصائص وترتيبها وتصنيفها ضمن اربعة قطاعات صناعية لسنة 2019وجدول (3) وشكل (2) وخارطة (3) يوضح التوزيع المكاني للمشاريع الصناعات الصغيرة حسب نوع النشاط في الاقضية التابعة للمحافظة وشكل (3) يوضح التوزيع العددي للمشاريع الصغيرة .

جدول (3)التوزيع المكاني للمشاريع الصناعية الصغيرة حسب نوع النشاط في محافظة المثنى لعام 2019.

ت	الوحدات الادارية / نوع والصناعة	قضاء السماوة	قضاء الرميثة	قضاء الخضر	قضاء السلمان	مجموع الصناعات	النسبة %
-1	الصناعات الغذائية						
	صناعة الخبز	90	31	77	-		
	صناعة الثلج	6	2	2	-		
	صناعةالحلويات والمعجنات	26	3	5	-		
	صناعة العصائر والمرطبات	14	6	4	-		
	كبس التمور	11	10	2	-		
	صناعة تصفية المياة	4	1	1	-		
	المجموع	151	54	91	-	296	36.6
-2	الصناعات النسيجية						
	الندافة وصناعة السجاد	52	15	19	3		
	خياط	32	26	7			
	المجموع	84	41	26	3	151	18.7
-3	الصناعات الخشبية						
	النجارة بانواعها*	69	37	6	1		
	المجموع	69	37	6	1	113	14
-4	الصناعات المعدنية						

DOI:10.52113/uj05/022-15/2549-2564

	الحدادة وصناعة الابواب والشبابيك	88	48	23	1		
	صناعة منتجات الالمنيوم	57	18	13	-		
	المجموع	145	66	36	1	248	30.7
المجموع الكلي للمشاريع الصناعية الصغيرة						808	% 100

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، دائرة الاحصاء الصناعي،مديرية احصاء المثنى ،قسم المتابعة ،بيانات غير منشورة ،2019.

خارطة (3) التوزيع المكاني للصناعات الصغيرة في محافظة المثنى حسب نوع النشاط الصناعي لعام 2019

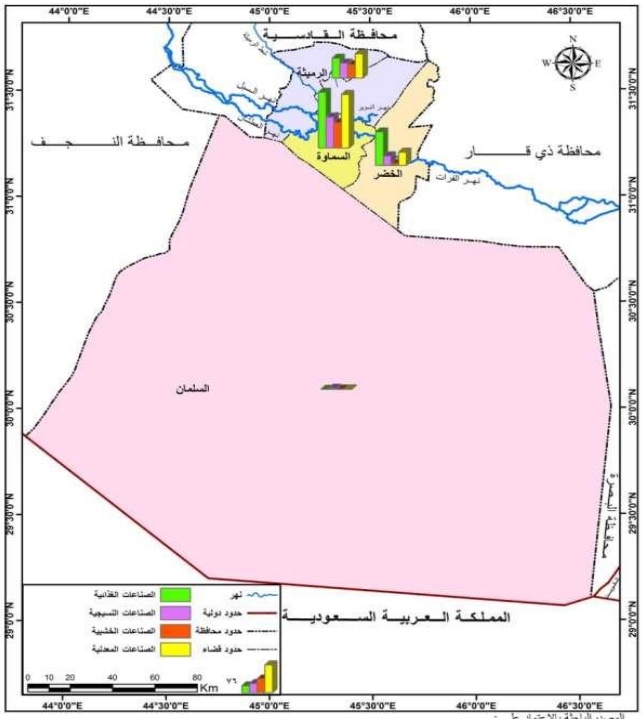

من عمل الباحثة بالاعتماد على جدول (3)

- جمهورية العراق ،وزارة الموارد المائية ،الهيأة العامة للمساحة، ،خارطة الوحدات الادارية لمحافظة المثنى ،بمقياس 1 : 50000 ،2018

بلغ مجموع الصناعات الصغيرة في محافظة المثنى لسنة 2019 (808)صناعة صغيرة متنوعة[15] موزعة على اربعة قطاعات صناعية وكان اهم هذه القطاعات هو قطاع الصناعات الغذائية الذي احتوى على (6)صناعات صغيرة هي (صناعة الخبز(المخابز والافران)، وصناعة الثلج ،وصناعة المعجنات والحلويات ،وصناعة العصائر والمرطبات ،وصناعة كبس التمور ،وصناعة

شكل (2) التوزيع النسبي للصناعات الصغيرة في محافظة المثنى حسب نوع النشاط الصناعي لعام 2019

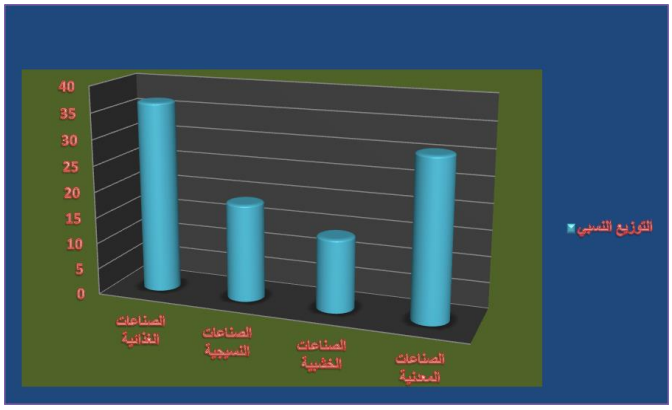

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على جدول (3)

شكل (3)

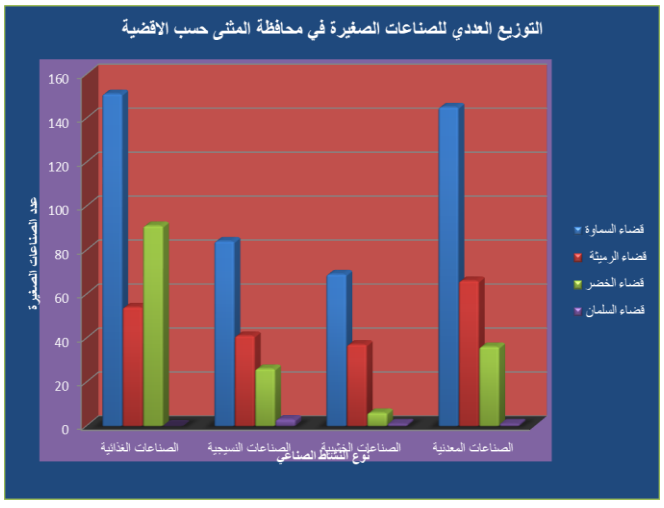

المصدر من عمل الباحثة بالاعتماد على جدول (3)

تصفية المياه) اذ بلغ مجموع الورش والمعامل الغذائية (296)صناعة بنسبة (36.6%) من مجموع مشاريع الصناعات الصغيرة في المحافظة والبالغ عددها (808)صناعة صغيرة موزعة على الاقضية التابعة للمحافظة كان قضاء السماوة الذي يشمل

(مدينة السماوة وناحية السوير)بلغ عدد الصناعات الصغيرة فيه (151)صناعة صغيرة متنوع جميعها تتركز في مدينة السماوة بسبب زيادة عدد السكان وزيادة المستوى الحضاري وتركز اغلب البنى الارتكازية في مدينة السماوة ساعد على زيادة وانتشار الصناعات الغذائية التي تلبي احتياجات السكان اليومية ،اما قضاء الخضر الذي يشمل (مدينة الخضر وناحية الدراجي) بلغ عدد مشاريع الصناعات الغذائية (91)صناعة متنوعة وذلك لتميز قضاء الخضر بانه منطقة لاستراحة الزائرين والمسافرين لانه يربط محافظة المثنى بالمحافظات الجنوبية، فضلا عن توفر المواد الاولية الزراعية التي تساهم في زيادة الصناعات الغذائية ،اما قضاء الرميثة فقد بلغ عدد الصناعات الغذائية (54) صناعة متنوعة .

اما القطاع الصناعي الثاني (الصناعات النسيجية)ويحتوي على الصناعات المتنوعة منها(الندافة وصناعة السجاد اليدوي وتعتبر من الصناعات الحرفية المتوارثة ولا يستطيع اي فرد مزاولة هذه الصنعة او العمل بها الا من لدية الخبرة الكافية عن هذه الصنعة ،وصناعة الخياطة بانواعها سواء خياطة الملابس او خياطة العباءة الرجالية والنسائية ،وصناعة الخيم والجوادر، وصناعة الستائر وغيرها من الصناعات النسيجية ،حيث بلغ عدد المعامل وورش الخياطة (151)صناعة متنوعة بنسبة (18.7%)من مجموع المشاريع الصغيرة في المحافظة ،كانت مدينة السماوة الحصة الاكبر بعدد المعامل وورش الخياطة اذ بلغ عددها (84)صناعة يليها مدينة الرميثة (41)صناعة متنوعة من الورش الخياطة ،ثم قضاء الخضر بلغ مجموع (26)صناعة ،حيث تتميز محافظة المثنى بوفرة الاراضي الزراعية الواسعة التي لها دور في زيادة تربية الثروة الحيوانية وهذا يساهم بوفرة المواد الاولية الزراعية والحيوانية خاصة صناعة السجاد اليدوي الذي تشتهر به محافظة المثنى بهذه الصناعة وتعتبر من الحرف التقليدية القديمة لاسيما ان محافظة المثنى يغلب عليها الطابع العشائري وتميل الى الحرف الصناعية القديمة خاصة صناعة (الخيم والجوادر).

اما القطاع الصناعي الثالث فهو قطاع الصناعات الخشبية والاثاث المصنوع منهاوخاصة صناعة (النجارة)التي تنتشر في عموم محافظة المثنى حيث بلغ عدد المعامل النجارة والورش (113)صناعة بنسبة (14%)وتتنوع الصناعات الخشبية من (صناعة الاثاث المنزلي او صناعة الاثاث المكتبي وذلك صناعة الورق)وتتركز اغلب هذه معامل النجارة في مدينة السماوة وذلك لان اغلب المواد الاولية من الخشب الخام يتم استيرادها من الدول المجاورة ويتم نقل المواد الاولية من الخشب الخام بواسطة مركبات نقل كبير تتطلب رؤوس اموال عالية وتكاليف نقل كبيرة لذلك نلاحظ اغلب هذه الورش والمعامل تتركز في قضاء السماوة حيث بلغ عددها (69)معمل للنجارة بينما مدينة الرميثة بلغ مجموع المعامل (37)معمل للنجارة ومدينة الخضر(6)ورش لتصليح وصيانة الاثاث المصنوع من الخشب.

اما القطاع الرابع فهو قطاع الصناعات المعدنية والذي بلغ مجموع (248)من مجموع الصناعات الصغيرة بنسبة (30.7%)اذ يحتوي هذه الصناعات على (معامل الحدادة بانواعها ،وصناعة تنانير الغاز،وصناعة الابواب والشبابيك، وورش تصليح المركبات والسمكرة وورش الخراطة وايضا معامل وورش صناعة الالمنيوم)واغلبها تتركز في قضاء السماوة اذ بلغ عددها (145) صناعة متنوعة من المنتوجات المعدنية ،تليها مدينة الرميثة اذبلغ مجموع المعامل والورش(66)صناعة ،ثم مدينة الخضربلغ عدد المعامل(36) معمل وورشة للتصليح والصيانة وصناعة المنتوجات المعدنية .

نلاحظ من خلال التوزيع المكاني للصناعات الصغيرة في محافظة المثنى ان اغلب هذه الصناعات تتركز في قضاء السماوة اي في مدينة السماوة وهي مركز محافظة المثنى ،وذلك نتيجة لتركز السكاني الملحوظ في مدينة السماوة،ايضا توفر الايدي العاملة الملائمة للصناعات،فضلا عن توفر عوامل الجذب

DOI:10.52113/uj05/022-15/2549-2564

الصناعي المتمثل بالمنطقة الصناعية القديمة ،وهيأة الاستثمار الصناعي التي شجعت على زيادة واستثمار الكثير من الصناعات الصغيرة خاصة في الاونة الاخيرة ،والحجم السكاني الكبير الذي يتركز في مدينة السماوة وزيادة القدرة الشرائية للسكان بفعل ارتفاع الدخل المعاشي والتوسع العمراني وتركز البنى الارتكازية في مركز القضاء ،اضافة الى زيادة مساحة الاراضي الزراعية ،ساهمت بشكل نسبي للاسراع بحركة الصناعات الصغيرة وانتشارها ،فضلا عن الرغبات الشخصية بفتح ورش ومعامل للصناعات خاصة الصناعات الغذائية التي تتركز بالقرب من الاحياء السكنية والشوارع الرئيسية للمناطق السكنية ساعدت على انتشار وتوسع الصناعات وتلبية احتياجات السكان اليومية.

سابعا: <u>المشاكل والمعوقات الصناعات الصغيرة في محافظة المثنى</u>:

تتميز مشاريع الصناعات الصغيرة بان لها اهمية كبيرة في اي منطقة او اقليم لما لها دور كبير في تلبية المتطلبات السكان من المنتوجات الصناعية الضرورية ،وفي العراق بصورة عامة زاد الاهتمام بمشاريع الصناعات الصغيرة التابعة للقطاع الصناعي الخاص من خلال تقديم القروض المصرفية سواء من قبل المصرف الصناعي ،او من خلال وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لدعم مشاريع القطاع الخاص ،وفي محافظة المثنى كبقية المحافظات اهتمت بمشاريع الصناعات الصغيرة من خلال هياة استثمار المثنى التي ساهمت في انتشار وتوسع هذه الصناعات خاصة بعد صدور قانون الاستثمار رقم (13)لسنة 2006 وتعديلاته ،ويعد من اهم القوانين الداعمة لعملية الاستثمار وعلى اساسه تم تشكيل هيئات استثمار في عموم المحافظات العراق ،وشمل ذلك محافظة المثنى لما تتمتع به المحافظة من موقع جغرافي وموارد طبيعيةتعتبر مواد اولية لكافة المشاريع الصناعية الاستثمارية،فضلا عن الاراضي الزراعية وتوفير المياه الجوفية وغيرها من الموارد التي تساهم في زيادة الاستثمار الصناعي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ورفع مستوى المعيشة لسكان محافظة المثنى .

لكن بالمقابل فان هذه المشاريع الصناعية تعاني من بعض المشاكل والمعوقات ،خاصة وان بعض المناطق في محافظة المثنى تكون فيها الصناعات معدومة وشبه مهملة سواء كانت مشاكل تتصل بالمشروع الصناعي ،او مشاكل خارجة عن ارادة المشروع الصناعي ومرتبطة بالاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الذي تعمل فيه، لذلك نحاول ان نسلط الضوء على مجموعة من المشاكل والمعوقات التي تعاني منها الصناعات الصغيرة بصوة عامة في العراق ومحافظة المثنى بصورة خاصة بشكل مختصر واهمها :

1- مشاكل ومعوقات اقتصادية: اثبتت منظمات اقتصادية تابعة للامم المتحدة، ان الرقابة على الاسواق في منطقة الشرق الاوسط في ظل تعدد الاتفاقيات الدولية التي تهدف الى فتح اسواف امام الاستيراد تكون ضعيفة للغاية، وهذا ادى لانتشار السلع الرخيصة وغير المطابقة للمواصفات وبعضها ضار بالصحة العامة،وبالتالي اصبحت الصناعات الصغيرة مهددةبخطر الانهيار نتيجة لغياب اجهزة حماية المنتج المحلي ،ما ان كلفة الانتاج المقلد تكون منخفضة مقارنتة بمنتجات الصناعات الصغيرة بسبب استخدام مدخلات انتاج رديئة وعمالة رخيصة[16] وباسعار تنافسية تصل الى اقل من ربع سعر الكلفة مع براعة في فن التغليف والتوزيع والاعلان،وهذا له تاثير في الاستحواذ على الاسواق وتاثيرة بشكل سلبي على عمل الصناعات الصغيرة وعدم قدرتها على المنافسة .

2- مشاكل ومعوقات مالية :تعد المشاكل المالية من اهم المعوقات التي تحد من الانشطة الصناعية ،خاصة وان مشاريع الصناعات الصغيرة تتميز بانها ذات التمويل الذاتي والامكانات المحدودة من رأس المال،وبالتالي تعد هذه المشاكل من المعوقات الرئيسية في تحقيق التنمية لهذه الصناعات بسبب صعوبة الحصول على التسهيلات المصرفية الائتمانية المختلفة

DOI:10.52113/uj05/022-15/2549-2564

للصناعات[17] ،واذا منحت تلك المصارف القروض المطلوبة للصناعات الصغيرة فان الفوائد التي تتحمل على الصناعات تشكل عبأ كبيرا ،فضلا عن وضع الضمانات العقاريةمشددة من قبل النظام المصرفي الحكومي وبالتالي فان عدم توفر الضمانات العقارية لبعض اصحاب الصناعات الصغيرة مما يحول دون منح القروض او التسهيلات[18] ،وبالتالي فان معظم مصادر التمويل من النوع غير الرسمي سواء من العائلة او من الاصدقاء،وتشكل النسبة الاكبر من مصادر التمويل لهذا المشاريع الصغيرة[19].

3- مشاكل ومعوقات تسويقية :تتعرض مشاريع الصناعات الصغيرة للعديد من المشاكل التسويقية،التي تعرقل نمو وتطور المشاريع الصغيرة ،في ظل المنافسة منتجات الصناعات الكبيرة والمنتجات الاجنبية،ومن اهم الاسباب التي تؤدي الى مشاكل ومعوقات تسويقيةهو عدم اهتمام اصحاب المشاريع الصناعات الصغيرة بدراسة السوقلتصريف المنتوجات نتيجة لنقص الكفاءة والقدرة التسويقية بسبب نقص الخبرة والمؤهلات لدى العاملين وبالمفهوم الحقيقي للتسويق وباعمال البيع والتوزيع ،فضلا عن التقدم التقني والفني في مجال الاتصالات والمواصلات التي تساهم في طي المسافات بين دول العالم واعتبارهم قرية صغيرة تتلاشى بينهم المسافات الجغرافية والحضارية، فان المنتج الذي يظهر في دولة ما نجده بنفس الوقت يطرح في جميع الاسواق دول العالم من خلال القنوات الفضائية وشبكات التواصل الاجتماعي والاقمار الصناعية وشبكات الانترنت ،لذلك يلزم على اصحاب المشاريع الصغيرة ،بامتلاك تكنولوجيا الاعلام والاتصال وتطوير التطبيقات لتحسين الاداء التسويقي[20].

4- مشاكل ومعوقات ادارية : ان الادارة الجيدة هي الضمان المؤكد لنجاح المشاريع الصناعية الصغيرة،والعامل الاساسي للنمو والتطور الاقتصادي[21]،لذا فان عدم كفاءة الادارة بسبب عدم توفر الخبرة او عدم القدرة على اتخاذ الاجراءات والقرارات والافتقار الى المواصفات القيادية والمعرفة الضرورية لانجاز اعمال المشاريع الصناعية ،تعتبر من العوامل الاساسية لفشل المشروع[22]، اضافة الى غياب الجهات المختصة بالتدريب والتاهيل الكوادر الادارية لمالكين المشاريع وعدم الفصل بين الملكية والادارة والمسؤولية المطلقة التي تقع على صاحب المشروع الصناعي ،يضاف الى ذلك البعد الاستراتيجي الضيق لمعظم مسؤولي المشاريع الصناعية الصغيرة حيث لا يهتمون الا بالعائد الفوري والاستثمارات المربحة دون التركيزعلى الانتاج والبيع والتفكير في بلورة استراتيجية تاخذ بعين الاعتبار الفرص والتهديدات المحتملة .

سبل تنمية المشاريع الصناعية الصغيرة في محافظة المثنى:

ان واقع الصناعات الصغيرة في محافظة المثنى يتطلب مجموعة من الامتيازات لاجل تنمية القطاع الصناعي،وهذا ينعكس على تنمية المحافظة بكل قطاعاتها الاخرى ،اذ لابد من توفر الشروط الازمة كي تحقق الصناعات اهدافها وتحسين كفاءة أدائها .

ويحتل قطاع الصناعات الصغيرة مكانة اساسية ضمن اولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لما لها اهمية في زيادة الناتج المحلي وتلبية الاحتياجات المتزايدة في توفير فرص عمل خاصة للخريجين الجدد والعاطلين في قوة العمل،فضلا عن التحديات التي تتزايد نتيجة التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية الذي تعرض لها اقتصاد العراق بصورة عامة،مما اثر على اغلب القطاعات الاقتصادية المهمة وخاصة قطاع الصناعة بشكل عام والصناعات الصغيرة بشكل خاص،سبب الكثير من المشاكل وانعكس تاثيرها على واقع الصناعات الصغيرة،لذلك جعلنا امام مسؤولية لتبني افضل الطرق لايجاد السبل لتنمية وتطوير مشاريع الصناعات الصغيرة ودعمها والنهوض بها، ومن أهم السبل والوسائل لتنمية الصناعات الصغيرة في محافظة المثنى هي :

DOI:10.52113/uj05/022-15/2549-2564

1- دعم الجهات الحكومية للمشروعات الصناعية الصغيرة :

ان تنمية مشاريع الصناعات الصغيرة والنهوض بها تتطلب وضع استيراتيجية وخطط ملائمة تهدف الى احداث تغيير ايجابي على المستوى الاقتصادي او الاجتماعي، رغم ان مشاريع الصناعات الصغيرة اصبحت اهم العناصر الاستراتيجية لتنمية وتطوير الاقتصاد نابع من طبيعتها المرنة وما تتمتع به من مزايا تجعلها اكثر استجابة لمتطلبات السوق وحركة العرض والطلب ،لذلك يجب اعطاء دور للقطاعات الاقتصادية وخاصة الصناعة للنهوض بها من خلال :

- خلق شراكة بين القطاع العام والخاص لتوفير بيئة استثمارية ملائمة للنهوض بالصناعات الصغيرة وتوضيح دورها في التنمية الاقتصادية.
- اختيار افضل الطرق التكنولوجيا في الانتاج،وادخال الالات الحديثة والمتطورة وفق التغييرات العالمية في هذا المجال، مع تحديث استخدام الاساليب الادارية في مجال الانتاج والتسويق .
- انشاء قاعدة بيانات لمشاريع الصناعات الصغيرة تتضمن (عدد الصناعات الصغيرة،ونوع الصناعات وحجمها وتوزيعها الجغرافي والقطاعي ،ونوعية التمويل والقروض الممنوحة من قبل المصارف الحومية والجهات الرسمية.
- تقديم القروض الميسرة من قبل المصارف ومؤسسات التمويلية وبأسعار فائدةمناسبة لاصحاب الصناعات الصغيرة، فضلا عن تقديم التمويل المالي لاستيراد قطع الغيار اللازمة وسد النقص الحاصل ،وانشاء مراكز التدريب الصناعي والصيانة في مختلف مناطق المحافظة،باغتبارها احدى المتطلبات الرئيسية لعملية التنمية الصناعية.

2- اقامة مجمعات صناعية داخلية :

تحتاج مشاريع الصناعات الصغيرة الى انشاء مجمعات صناعية من قبل المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص،من خلال افراز مساحات كبيرة من الاراضي وتجهيزها بالبنية التحتية اللازمة لاقامة الصناعات الصغيرة المتعددة،بدلا من بعثرتها وانتشارها داخل الاحياء والمناطق السكنية بدون رعاية وخدمات وتوفير الامكانيات الملائمة لها،واعداد المخططات لاقامة التجمعات الصناعية في المراكز المخصصة لها،خاصة وان المحاضة لديها الامكانيات وبنية تحتية متروكة مشجعة لاقامة هذه المجمعات.

3- تعزيز القوانين التشريعية :

لغرض النهوض بواقع القطاع الصناعي بصورة عامة والصناعات الصغيرة بصورة خاصة،والحد من اغراق السوق بالمنتجات الاجنبية ذات المواصفات الرديئة،يتم ذلك من خلال اصدار تشريعات،او تعديل القوانين النافذة،وتطبيق القوانين والتعليمات فيما يخص اجراءات السيطرة النوعية،الذي يتطلب دعم الصناعات في القطاعات الانتاجية وزيادة الانتاج وتحسين المواصفات لسد النقص الذي يحصل نتيجة فرض الاجراءات الضريبية والتعريفات الكمركية على المنتوجات لمنع ارتفاع الاسعار في الاسواق المحلية،يقابل ذلك اتباع وتسجيل اجراءات مبسطة تساعد من تسجيل المشاريع الصناعية الصغيرة والحصول على التراخيص الرسمية وتبسيط الاجراءات الضريبية والقانونية بما يدعم هذه الصناعات.

4- معالجة القصور في سوء التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصناعية الصغيرة في المحافظةمن خلال قيام صناعات جديدة في المناطق التي تفتقر الى مثل هذه الصناعات لغرض تطوير وتعزيز التنمية فيها.

5- خلق ترابطات افقية ما بين الصناعات القائمة مثل تصنيع الالات والمعدات وقطع الغيار والمعدات النصف مصنعة لغرض التقليل من الاعتماد على السوق الخارجية،حيث تعتبر هذه الصناعات من الصناعات المغذية للصناعات الانتاجية .

6- انشاء حاضنات اعمال صناعية :تعرف حاضنات الاعمال على انهاعملية تطوير ديناميكية للمشروعات الصناعية الصغيرة تعالج الاختناقات التي تعترض لها بمرحلة التاسيس كي تتمكن

DOI:10.52113/uj05/022-15/2549-2564

من البقاء والنمو متجاوزة مرحلة الانطلاق وتقديم الدعم الفني والمادي والتكنولوجي وغيرها من التسهيلات اللازمة لبناء واستدامة نموها[23] ،لذلك تتميز حاضنات الاعمال بكونها اداة فعالة لتحقيق النموالاقتصادي المتمثل بالناتج المحلي،فضلا عن تشغيل الطاقات البشرية العاطلة بتزويد المشاريع الصناعية الصغيرة المحتضنة بالخدمات والموارد وبكلفة رخيصة ومن ثم تدر هذه الصناعات المحتضنة موارد مالية على ميزانيات الدولة والمجتمع[24]، ومساهمتها في تشجيع الاستثمار مولداً بذلك نقاط قوة لجذب الخريجين الجدد والعاطلين عن العمل الذين لديهم مؤهلات علمية ،وفي العراق عامة ومحافظة المثنى خاصة تتوفر مقومات بناء لحاضنات الاعمال لتوليد فرص عمل ومحاربة البطالة والفقر منها المؤسسات البحث العلمي والجامعات التي تقدم الاستشارات والاشراف والمتابعة،فضلا عن وجود كوادر بشرية كفوءة متخصصة لتدريب اصحاب المشاريع الصناعية الصغيرة وتوفير البنية التحتية المكانية المتروكة للاستفادة منها.

الاستنتاجات:

1- تؤدي مشاريع الصناعات الصغيرة دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير فرص العمل وتقليل معدلات البطالة،وزيادة دخل الفرد وتساهم في دعم الصناعات المتوسطة والكبيرة محققة التنوع الاقتصادي.

2- تتطلب المزيد من الجهد والدعم اللازم واستغلال الموارد والخامات المتاحة في المحافظة، ووضع الحلول لكل المشاكل التي تقف حائلا دون تنمية هذا النشاط الحيوي .

3- ان الصناعات الصغيرة تتميز بخصائص معينة تميزها عن غيرها من الصناعات،تتمثل بالتواضع المستوى المادي والبشري وبساطة التكنولوجيا المستخدمة، ولها القدرة على التغيير والمرونة بسرعة كبيرة مع متطلبات الاستثمار.

4- ان اغلب المشاريع الصناعية الصغيرة في محافظة المثنى تتركز بالصناعات الغذائية والصناعات المعدنية، ثم بقية الانشطة ،وذلك لان هذه الصناعات لاتحتاج الى تقنية تكنولوجيا متطورة في انتاج هذه الصناعات،فضلا عن قلة رؤوس الاموال المستخدمة في اقامة هذه الصناعات انفة الذكر.

5- ضعف البنية التحتية التي تدعم الصناعات الصغيرة ،وقلة في توفير مصادر الطاقة الكهربائية ،اضافة الى ذلك نقص بالمواد الاولية اوارتفاع اسعار المواد الاولية المستوردة خاصة المواد الاولية الخشبية الخام المستوردة ،يقابلة الاستيراد العشوائي للسلع المستوردة،اثرت على رغبة الافراد الساعين الى اقامة مشاريع الصناعات صغيرة.

6- غياب مساهمة المرأة في المشاركة باقامة المشاريع الصناعية الصغيرة التي تهدف الى تحسين من مستواها المعاشي.

7- انعدام الكفاءة الادارية في اغلب المشاريع الصناعات الصغيرة،وتدني المؤهل العلمي لمالكي الصناعات الصغيرة ،وعدم الفصل بين الملكية والادارة،فضلا عن عدم وجود تقسيم للعمل.

المقترحات:

من اجل النهوض بواقع الصناعات الصغيرة في محافظة المثنى توصي الباحثة مجموعة من المقترحات للاستفادة منها في تنمية وتشجيع الصناعات الصغيرة اهمها:

1- بناء مشاريع البنية التحتية،والحصول على المساحة والموقع المناسب لانشاء الصناعات الصغيرة، وفتح مراكز للتدريب التخصصية لتدريب العاملين على استخدام الاساليب التكنولوجيا الحديثة في الانتاج،وتوفير الدعم اللازم لهم.

2- تبسيط الاجراءات القانونية في الحصول على التراخيص والاجازات لاقامة المشاريع الصناعية الصغيرة وتسهيل منحهم القروض المصرفية من قبل الجهات المعنية .

3- انشاء مراكز متخصصة بعمل البحوث التسويقية ودراسة اساليب النقل والتسويق والخزن والتعبئة والتغليف،وتقديم الخدمات الاستشارية،وتنفيذ البرامج الهادفة الى تطوير المهارات وقدرات العاملين،وايجاد روابط وثيقة بين المشاريع الصغيرة والجامعات ومراكز التدريب ومراكز البحث العلمي ،لتجاوز

DOI:10.52113/uj05/022-15/2549-2564

مشكلة النقص في المهارات الادارية والتخطيطية والتنظيمية ،وتدريبهم على اساليب الادارة الحديثة.

4- دعم المرأة وتمكينها من العمل في مجال مشاريع الصناعات الصغيرة ،من خلال تقديم القروض المصرفية وبنظام تمويلي ميسروباسعار فائدة قليلة وتبسيط الاجراءات والضمانات المطلوبة.

5- اهتمام الحكومة بتوفير الدعم ووضع الحلول للمعوقات الاقتصادية من خلال اتباع سياسة اقتصادية خاصة لحماية الصناعات الصغيرة من المنافسة للمنتوجات المستوردة، واعتمادها على سياسةجمركية مرنة، وتسهيل اجراءات الخاصة باستيراد المواد الاولية وتعديل الرسوم الكمركية المقررة على مستلزمات الانتاج، وتخفيض الضرائب المفروضة على المشاريع الصناعات الصغيرة.

قائمة الهوامش والمصادر:

1- جمهورية العراق،وزارة التخطيط،الجهاز المركزي للاحصاء،مديرية الاحصاء الصناعي، احصاء المنشآت الصناعية الصغيرة للقطاع الخاص،2011،ص1.

2- هايل عبد المولى ،المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية،دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى ،عمان ،2012،ص17.

3- محمد يوسف حاجم الهيتي،الصناعات الصغيرة في العراق،دراسة تطبيقية لمدينة بغداد،اطروحة دكتوراه(غير منشورة)،كلية التربية،جامعة بغداد،1995،ص20-24.

4- عقيل عبد الحسين الطائي،دور الصناعات الصغيرة للنهوض بالاقتصاد العراقي ،رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية الادارة والاقتصاد،جامعة كربلاء،2009،ص10.

5-Mooro,C&Petty,J&Palich,L&Longenecker,J,Managing Small business- an entrepreneurial emphasis,south-western,Cengage learing,2008,pt7.

6- مشاكل الصناعات الصغيرة والحلول المتقدمة ،اتحاد الصناعات العراقي 2004،ص2.

7- جمهورية العراق،وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للاحصاء، الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق الواقع والطموح ،2014، ص5.

8- صفوت عبد السلام ،اقتصاديات الصناعات الصغيرة ،القاهرة ،مطبعة دار النهضة العربية،1993،ص45.

9- صالح عبد الرضا رشيد وعبد الهادي خضير جبر،دور المشاريع الصناعية الصغيرة في العراق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ،المجلد السابع،العدد1، 2005 ،ص23.

10- رسل عبد الحكيم الخزاعي ،دور السياسة الائتمانية واجراءات القروض في تمويل المشاريع الصغيرة،رسالة دبلوم عالي،الكلية التقنية الادارية ،بغداد،2008،ص35.

11- علي محمد الفكيكي ،قانون الاستثمار في القطاع الصناعي الجديد في العراق التطلعات والتحديات،دراسة في الاقتصاد العراقي ،الطبعة الاولى ،بيت الحكمة ،بغداد،2002 ،ص97.

12- ياسين حميد بدع المحمدي،التنمية الصناعية واتجاهاتها في محافظة اربيل،اطروحة دكتوراه(غير منشورة)،كلية الاداب ،جامعة بغداد ،2006،ص181.

13- عبد الزهرة علي الجنابي، الجغرافية الصناعية ،الطبعة الاولى ،دار الصفاء،عمان،2013،ص33.

14- عبد الزهرة علي الجنابي،مصدر سابق،ص34.

15- جمهورية العراق،وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للاحصاء،مديرية احصاء المثنى ،قسم المتابعة ،بيانات غير منشورة ،2019.

16- كمال كاظم الشمري وكاظم احمد البطاط،موقع الصناعات الصغيرة في ظل برامج التكييف الهيكلي،مجلة جامعة كربلاء العلمية،المجلد العاشر، العدد 3،ص213.

17- كمال كاظم الشمري،دور حاضنات الاعمالفي تنمية الصناعات الصغيرة في بلدان مختارة،رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء،2007،ص26.

18- ميساء حبيب سلمان، الاثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة من هيئة التشغيل وتنمية المشروعات في الجمهورية العربية

DOI:10.52113/uj05/022-15/2549-2564

السورية ،رسالة ماجستير،كلية الادارة والاقتصاد ،الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك،2009،ص49.

19- حسين جواد كاظم ،واقع المشاريع الصغيرة في العراق ومتطلبات النهوض بها، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد العاشر، 2008 ،ص76.

20- رائد خضير كاظم،المشاريع الصغيرة وحاضنات الاعمال ودورها في التنمية الاقتصادية في بلدان مختارة مع الاشارة للعراق،رساة ماجستير(غير منشورة)،كلية الادارة والاقتصاد،جامعة كربلاء،2014،ص29.

21- كمال كاظم الشمري،دور حاضنات الاعمال في تنمية المشروعات الصغيرة ،مصدر سابق ،ص28.

22- ماجدة العطية ،ادارة المشروعات الصغيرة ،دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان ،الاردن، 2012.ص20.

23- امل سلمان الدليمي،حاضنات الاعمال التكنولوجية (تجارب مختارة)رسالة ماجستير(غير منشورة)كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد،2006،ص11.

24- هدى عبد الرضا علي، دور حاضنات الاعمال والمشروعات الصغيرة في مواجهة كلف التحول الى اقتصاد السوق، رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية الادارة والاقتصاد ،الجامعة المستنصرية،2009،ص119.

The reality of small industries in Al-Muthanna Governorate and ways to develop them.

Afrah Jaber Abu Shana Al-Ziyadi

Al-Muthanna University/ College of Education for the Humanities

Abstract :

Industries small occupied a distinguished place among the countries of the world due to the diversity and multiplicity of their projects, and small industries play an important role in the development of economic activity in any country and in any region. nationally and in the manufactured products of countries

Small industries work to provide job opportunities and improve the standard of living, especially as they meet the population's requirements for goods and services, which helps to raise the value of production, increase profits, invest capital and eliminate unemployment that is exacerbating day by day. In Muthanna Governorate, small industries are one of the important activities. Which plays an important role in the economy, despite the many problems and obstacles that hinder its progress to the required level that hinder its growth and development.

Therefore, the research includes small industries in the Governorate of Al-Muthanna and their geographical distribution among the centers, districts and districts of the governorate, which amount to (808) small industries,It is classified within four industrial sectors, namely the food and beverage industries, the clothing and textile industries, the wood industries and furniture made from them, the metal products industry and auto repair, The total number of employed people reached (2419) workers, and the governorate's district center represented in the city of Samawa got the largest percentage in the number of employed and the number of small industries, where the total of small industries (441) small industries and the number of workers (1323) workers, The research also dealt with the most important basic concepts of small industries and their importance and effective role in contributing to the employment of unemployed workers, in addition to the most important characteristics of small industries, and to identify the most important problems that small industries suffer from in Al-Muthanna Governorate and find some ways to develop and develop them.

Keywords: small industries, laboratories, Muthanna Governorate, problems and obstacles